مجلة العلوم الشرعية والقانونية

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية القانون بالخمس

جامعة المرقب

العدد الأول لسنة 2014

شروط النشر بالمجلة:

أن يكون البحث غير منشور في كتاب أو مجلة أو وسيلة نشر أخرى.

أن يكون البحث مكتوبا وفقاً للشروط التي تقتضيها طبيعة البحث العلمي.

أن يكون البحث ذا فائدة علمية.

ملاحظة /

الآراء الواردة في هذه البحوث لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، وهم وحدهم المسؤولون عن صحة المعلومات وأصالتها، وإدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤولية في ذلك.

للاتصال برئيس التحرير: 0913205070 / 0927233083

مجلة العلوم الشرعية والقانونية

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية القانون بالخمس

جامعة المرقب

رئيس التحرير
د. إبراهيم عبدالسلام الفرد

هيئة التحرير:
د. مصطفي إبراهيم العربي
د. عبدالمنعم امحمد الصرارعي
د. أحمد عثمان احميده

اللجنة الاستشارية:
أ. د. عبدالسلام أبوناجي.
أ. د. محمد رمضان باره.
د. عمر رمضان العبيد.
د. على أحمد اشكورفو.
أ. د. محمد عبدالسلام ابشيش.
د. سالم محمد مرشان.
د. امحمد على أبوسطاش.
د. عبد الحفيظ ديكنه.

فهرس الموضوعات

كلمة رئيس التحرير..... 6

الوسطية في منهج الإسلام "دراسة تأصيلية تحليلية"

د. محمد عبد الحفيظ عليجة 7

مشروعية نقل وزرع الأعضاء في الشريعة الإسلامية

د. شعبان أبو عجيلة عصارة 28

عصمة الدماء في الإسلام

د. عمر رمضان العبيد 44

مزالق الإفتاء، ومخاطر التلفيق بين المذاهب

د. محمد إبراهيم الكشر 74

التصحيف في الحديث وحكم إصلاحه رواية وكتاباً

د. ساجد منذور الجميلي 100

منهج الشيخ أحمد الزروق من خلال النصيحة الكافية لمن خصَّه الله بالعافية

أ. الهادي علي الصيد 120

جريمة قيادة المركبة في حالة سكر أو تخدير في القانون الليبي

د. أبوبكر أحمد الأنصاري 138

برامج الحاسوب، إشكاليات التكييف والحماية القانونية (مع نظرة في القانون الليبي)

د. الحبيب خليفة جبودة 176

اختلاس الأموال العامة

د. احميدة حسونة الداكشي 193

الخطأ الطبي دراسة مقارنة

د. سامي مصطفى عمار الفرجان 227

انعكاس اتفاقيات عدم التسليم على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية icc

د. أشرف عمران البركي 248

موقف الإدارة من أحكام القضاء الإداري

أ. عبد الفتاح انبية جمعة 266

مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته

أ. صالح احمد الفرجاني 289

كلمة رئيس التحرير

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وجعله خليفة في الأرض، وكرمه وفضله على كل الخلائق، والصلاة والسلام على نبينا محمد ـ ﷺ ـ وعلى آله وأصحابه الكرام الأخيار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

نصدر هذا العدد وبلادنا في مرحلة مخاض عسير لديمقراطية حديثة فبلادنا اليوم تمر بأزمة يشيب لها الرضيع، قتل وترويع، وعدم التزام بما قطع من عهود، وعدم وفاء لدماء الشهداء، والله ـ تعالى ـ المستعان، وإياه ندعو أن يسلم البلاد والعباد، ومع ذلك تقترب بلادنا من مرحلة الاستقرار شئيا فشئيا، فبانتخاب مجلس النواب، والانتقال إلى انتخاب رئيس للبلاد، واختيار حكومة دائمة، تكون مسؤولة أمام مجلس النواب، نرى أن البلاد تبدأ مرحلة الاستقرار السياسي، ولكننا على إيمان تام بأن كل هذا العمل الشاق لن يكون له مردود إيجابي إلا إذا بدل الناس سلوكهم واتخذوا من حديث النبي ـ ﷺ ـ منهاجاً لحياتهم وهو قوله الذي أورده مالك في الموطأ: عَنِ مَالِكٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ جَبَانًا، فَقَالَ « نَعَمْ ». فَقِيلَ لَهُ أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ بَخِيلاً، فَقَالَ « نَعَمْ ». فَقِيلَ لَهُ أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ كَذَّابًا، فَقَالَ « لاَ ». حديث رقم (1832).

فإذا لم يلتزم الساسة في بلادنا بهذا الحديث قولاً وعملاً فلن تكون هناك ثقة بينهم وبين الناس، والثقة هي أساس بناء البلدان في كل مكان، وهذا الذي نستخلصه من تجارب الشعوب التي سبقتنا في مثل أزمتنا الحالية، فهل يتقي الله فينا ساستنا الجدد ويحرصون على بناء ليبيا الجديدة بالصدق والأمانة، ندعو الله ـ تعالى ـ أن يهديهم الطرق المستقيم.

وما التوفيق إلا من عند الله.

التصحيف في الحديث
وحكم إصلاحه رواية وكتاباً

إعداد الدكتور: ساجد منذور الجميلي
عضو هيئة التدريس بالجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم التفسير والحديث

الحمد لله ربِّ العالمين، وأصلي وأسلم على نبيه الكريم، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهديه وسار على سنته فكان من العاملين.

أما بعد ؛؛؛

فلقد شاءت الإرادة الربانية أن تكون الرسالة الإسلامية خاتمة الرسالات السماوية، ولما كان الأمر كذلك، فلقد تكفل الله بحفظها، ووكَّل أهل العلم في حمل هذه الأمانة وحمايتها، وسماهم بذلك خاشعين له ومتعقلين لأحكـــــامه، حيث قال: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾[1]، ويقول أيضاً: ﴿ وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ الْعَالِمُونَ ﴾[2]، ولقد فطن علماء الأمة هذا المعنى، فصرفوا جهودا متعاقبة، وبذلوا مساعي دائبة لا تفتر في تدوين أسس الشريعة وأصولها، وإحكام أحكامها وقواعدها، فسجلوا بذلك دواوين علمية عظيمة، وأخرجوا من بين عيون التأليف علوم التفسير والحديث والفقه وغيرها من العلوم الأخرى.

ولما كان الحديث هو المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم؛ لذلك حظي باهتمامهم، ونال النصيب الأوفر من مجهوداتهم، فاهتموا بجمعه وتدوينه، وبينوا عامه من خاصه، ومجمله من مفسره، ومطلقه ومقيده، وناسخه ومنسوخه؛ إلى غير ذلك من العلوم المتعلقة بحديث رسول الله ﷺ.

---

1 - فاطر: 28.

2 - العنكبوت: 43.

ولما كان التصحيف في الحديث من الأمور التي أولاها المحدثون عنايتهم؛ لما لمعرفته من أهمية كبيرة في تنقية الأحاديث وتخليصها مما قد شاب بعض ألفاظ متونها ورجال أسانيدها من خطإٍ أو تزييف، ولما كان إصلاح الخطإ في الحديث(رواية وكتاباً) موضع خلافٍ بين العلماء، أحببت أن تكون هذه الورقات بداية لموضوع بحث لعل الله أن يقيض له من يتناوله بشيء من التفصيل، ويكون البحث دافعاً ومحفزاً للعناية بالحديث وضبطه وسلامة ألفاظه.

هذا وعرضت في هذا البحث: لتعريف التصحيف، وبيان موضوعه، واهتمام العلماء به وبيان أقسامه وأمثلتها، وحكم تصحيح ما وجد منه في الكتب المؤلفة، وبيان أسبابه، ومساوئه، وغير ذلك مما يتعلق به ويستدعي البحث ذكره.

التصحيف في الحديث

أولاً: تعريف التصحيف.

التصحيف في اللغة: تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد؛ يقال: صحَّفه فتصحَّف: أي غيَّره فتغيَّر حتى التبس [1].

وهو مشتقٌّ من الصحيفة؛ لأن من ينقل ويغير كذلك يقال: إنه قد صحَّف، أي قد روى من الصحف، فهو مصحِّف، ومصدره التصحيف [2].

وأما التصحيف اصطلاحاً، فيطلق ويراد به: تحويل الكلمة من الهيأة المتعارف عليها إلى غيرها[3]، ومن معاني التحويل: التغيير[4]، وهما على هذا بمعنى واحد، بجامع التغيير في كلٍّ منهما.

---

1 - الفيومي: المصباح المنير 1 / 358.

2 - السخاوي: فتح المغيث 3 / 68، والعسكري: تصحيفات المحدثين 1 / 24.

3 - السخاوي: فتح المغيث 3 / 68.

4 - الفيومي: المصباح المنير 1 / 190.

ثانياً: موضوعه.

إذا كان لكل علم موضوعه الذي يعنى به ويتحدث عنه؛ فإن موضوع التصحيف في الحديث: هو الكلمات المصحَّفة [1] من رجال أسانيد الأحاديث وألفاظ متونها.

ثالثاً: فائدة معرفته.

تتمثَّل فائدة معرفة التصحيف الواقع في أسانيد الأحاديث ومتونها: في معرفة المراد من الكلمات المصحفة قبل تصحيفها.

رابعاً: انتماؤه والاهتمام به.

اعتبر المحدثون التصحيف علماً من علوم الحديث، واهتموا به اهتمامهم بغيره من أمهات علوم الحديث الأخرى، وقد تجلى اهتمامهم به، في البحث عنه، والتنبيه إليه، والتأليف فيه، فمنهم من ألَّفوا فيه كتباً مستقلة خصُّوه بها، ومن هؤلاء: حمزة بن الحسن الأصبهاني (ت360 هـ) الَّذي ألَّف فيه كتاب (التنبيه على حدوث التصحيف)، ومنهم: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت382هـ) الذي ألَّف فيه كتاب (تصحيفات المحدثين) وكتاب (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) وكتاب(تأريخ المصحِّفين).

ومنهم: الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني (ت385 هـ) الذي ألَّف فيه كتاباً مفيداً كما ذكر ذلك ابن الصلاح [2]، ولم نقف على هذا الكتاب ولا على معرفة اسمه، ومنهم: الإمام حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البُستي (ت388 هـ) الذي ألَّف فيه كتاب (إصلاح غلط المحدثين) تناول فيه مجموعة من الأحاديث المصحفة، والإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت597 هـ) حيث ذكر السخاوي أنه صنَّف فيه أيضاً[3]، والإمام أبو الفتح عثمان بن سعيد البلطي (ت 600 هـ) الـــذي ألَّــف فيه كتاب(التصحيف والتحريف)[4].

ومنهم: من ضمَّه إلى غيره من علوم الحديث التي جمعها في مؤلفه، كالحاكم أبي عبد الله النيسابوري في كتابه (معرفة علوم الحديث)، والخطيب البغدادي في

---

1 - حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون1 / 411.

2 - في علوم الحديث / 252.

3 - فتح المغيث 3 / 68.

4 - حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 1 / 411.

كتابيه (الكفاية في علم الرواية، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، وأبي عمرو بن الصلاح في كتابه (علوم الحديث)، وغيرهم من معاصريهم وممن جاءوا بعدهم، وكما اهتم به المحدِّثون، اهتم به كذلك الأدباء واللُّغويون المؤرِّخون وغيرهم؛ وذلك لوقوعه في هذه العلوم، وضرورة معرفته والوقوف على المراد الحقيقي منه؛ بل منهم من اعتبره نوعاً من أنواع البديع، ومنهم من جعله فرعاً من فروع الأدب، وما ذلك إلا لصلته بهذه العلوم، لوقوعه فيها كما ذكرنا.

قال حاجي خليفة في معرض تعريفه به: وهذا من أنواع علم البديع حقيقة؛ لكنَّ بعض الأدباء أفردوه بالتصنيف وجعلوه من فروعه[1].

خامساً: أقسامه وأمثلتها.

قسَّم المحدِّثون التصحيف الواقع في الأحاديث، من حيث وقوعه في: الإسناد والمتن، وبالسمع والبصر، واللفظ والمعنى، إلى ستة أقسام:

القسم الأول: تصحيف الإسناد.

وقع التصحيف في أسانيد الأحاديث خطأً من كثير من المحدِّثين، وقد وقف عليه المحققون منهم، وأشاروا إلى مواضع وقوعه فيها، وبينوا الصواب من الخطإ فيه، ولهذا القسم أمثلة كثيرة منها:

- ما روي عن أحمد بن حنبل أنه قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة عن مالك بن عُرفطه عن عبد خير عن عائشة أن رسول الله ﷺ: ((نَهَى عَنِ الدُّبَّاءِ والمُزَفَّتِ....

الحديث))[2]، وهو حديث وفد عبد القيس؛ قال أحمد بن حنبل: صحَّف شعبة فيه، إنما هو خالد بن علقمة [3].

---

1 - المصدر نفسه: جزء وصفحة.

2 - الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده 7/ 439 مسند عائشة. والدُّبَّاء بضم الدال وبالمد: هو القرع اليابس أي الوعاء منه. وأما المُزفَّت: فهو المقير المطلي بالقير. ينظر شرح النووي على صحيح مسلم 1 / 182.

3 - نقل ذلك عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم 1 / 185. وشعبة هو: ابن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير

- ومنها: حديث شعبة عن العوام بن مراجم عن أبي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((لتؤدنَّ الحقوق إلى أهلها... الحديث)) صحَّف فيه يحيى بن معين فقال: (ابن مزاحم) بالزاي والحاء، وإنما هو (ابن مراجم) بالراء المهملة والجيم [1].

- ومنها: ما رواه الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ ذات يوم مسروراً، فقال: ((ألم تري مُجَزِزاً المدلجي دخل عليَّ، فرأى زيداً وأسامة وعليهما قطيفة وقد غطيا رؤوسهما، وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض)) قال سفيان: وسمعت ابن جريج يحدث عن الزهري، فقال فيه: (ألم تري أن مُجَرزاً المدلجي، فقلت: يا أبا الوليد، إنما هو مُجزز المدلجي، فانكسر [2].

القسم الثاني: تصحيف المتن.

وكما وقع التصحيف في إسناد الأحاديث وقع في متونها أيضاً.

فمن الأمثلة على هذا القسم:

- ما روي عن الدار قطني أن أبا بكر الصولي أملى في الجامع حديث أبي أيوب: ((من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال)) فقال فيه: (شيئاً) بالشين والياء [3].

=

المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبَّ عن السنة، مات سنة (160 هـ)، ابن حجر: تقريب التهذيب 1 / 51.

1 - ابن الصلاح: علوم الحديث / 252، والسيوطي: تدريب الراوي 2 / 193، ويحيى بن معين: هو الإمام أبو زكريا المري مولاهم البغدادي ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل، ت 233 هـ. ينظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ 2 / 430 – 431.

2 - الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي 1 / 291، وسفيان: هو ابن عيينة، وأما ابن جريج فهو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، المكي ثقة، فقيه فاضل، ت 150 هـ أو بعدها. ابن حجر: تقريب التهذيب 1 / 520.

3 - ابن الصلاح: علوم الحديث / 255، السيوطي: تدريب الراوي 2 / 194، والصولي هو: أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن محمد الصولي، كان أحد الأدباء الفضلاء وله تصانيف حسنة مشهورة، ت 335 هـ أو بعدها بسنة. ابن الأثير: اللباب في تهذيب الأنساب 251/2.

- ومنها ما روي عن الدار قطني أيضاً، أن أبا موسى العنزي حدَّث بحديث النبي ﷺ: ((لا يأتي أحدكم يوم القيامة ببقرة لها خوار)) فقال فيه: (أو شاة تنعر) بالنون، وإنما هو ((تيعر)) بالياء [1].

- ومنها ما روي عن يحيى بن بكير قال: جاء رجل إلى الليث بن سعد، فقال: كيف حدّثك نافع عن النبي ﷺ ((في الذي نُشِرَت في أبيه القصة ؟ فقال الليث: ويحك، إنما هو: ((في الذي يشرب في آنية الفضة يجرجر في بطنه ناراً)) [2].

القسم الثالث: تصحيف البصر.

وهو الأكثر كما قال ابن الصلاح [3].

- ومنه ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت- رضي الله عنه-: ((أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد)) وإنما هو بالراء ((احتجر في المسجد بخص أو حصير حجرة يصلي فيها)) فصحَّفه ابن لهيعة؛ لكونه أخذه من كتاب بغير سماع [4].

القسم الرابع: تصحيف السَّمع.

ومن أمثلته: حديث لعاصم الأحول، رواه بعضهم فقال: عن واصل الأحدب، ذكر الدارقطني أنه من قبيل تصحيف السمع لا من تصحيف البصر، قال ابن الصلاح: كأنه ذهب- والله أعلم- إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة، وإنما أخطأ فيه سمع من رواه [5]؛ وذلك لأن اسم ولقب (عاصم) كانا على وزن اسم ولقب (واصل)

---

1 - الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي 1 / 295، ابن الصلاح: علوم الحديث / 254. وأبو موسى هو محمد بن المثنى بن عبيد العنزي البصري المعروف بالزمن،، ثقة ثبت، ت 252 هـ. البخاري: التأريخ الصغير 2 / 396.

2 - الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي 1 / 291.

3 - في علوم الحديث / 256.

4 - المصدر نفسه / 253. وابن لَهيعة هو: عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ت 174 هـ. ابن حجر: تقريب التهذيب 1/ 444.

5 - ابن الصلاح: علوم الحديث / 256.

مع اختلاف بعض الحروف فيهما، فاشتبه ذلك على سمع من رواه، ولذا عدَّ من قبيل تصحيف السمع لا البصر.

القسم الخامس: تصحيف اللفظ.

وهو كثير أيضاً، وقد تقدمت أمثلته في الأقسام الأربعة السابقة.

القسم السادس: تصحيف المعنى.

ومن أمثلته:

- ما رواه الدار قطني: أن أبا موسى العَنَزي قال لهم يوماً: نحن قوم لنا شرف، نحن من عَنَزَة، قد صلى النبي ﷺ إلينا، لما روي أن النبي صلى إلى عَنَزَة، توهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العَنَزَة التي صلى إليها النبي ﷺ هي حربة كانت تحمل بين يديه فتنصب فصلي إليها[1].

- ومنها ما روي من نهيه ﷺ عن الحِلَق قبل الصلاة في يوم الجمعة، وعن التَّحلُّق أيضاً، قال الخطابي: يرويه كثير من المحدِّثين: عن الحلَق قبل الصلاة ويتأولونه على حلاق الشعر، وإنما هو الحِلَق مكسورة الحاء مفتوحة اللام جمع حَلَقة، نهاهم عن التَّحلُّق والاجتماع على المذاكرة والعلم قبل الصلاة، واستحب لهم ذلك بعد الصلاة [2].

هذا ويعتبر التصحيف في الإسناد أشد أقسام التصحيف؛ وذلك لأن التصحيف فيه يؤدي إلى الاشتباه، والاشتباه قد يؤدي إلى إبدال رجل ثقة من رجاله برجل آخر غير ثقة، فيتسبب ذلك في ردِّ الحديث أو التوقف فيه، وبخاصة إذا كان الحديث لم يرو إلا من هذا الطريق المصحف، فيستلزم حينئذ ضعفُ الإسناد ضَعفَ المتن، بخلاف التصحيف في المتن، فإنه قد لا يؤدي غالباً إلى ذلك؛ لسهولة الكشف عن المراد منه، قال العسكري: (وليس اللوم والعيب إلا على تصحيف الأسماء، وقد روينا عن علي بن المديني أنه قال: أشدُّ التصحيفِ التَّصحيفُ في الأسماء) [3].

---

1 - الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 1 / 295 – 296، وابن الصلاح: علوم الحديث / 254.

2 - الخطابي: إصلاح غلط المحدثين / 314.

3 - العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف / 310، وتصحيفات المحدثين / 1 / 12، وعلي بن المديني: هو علي بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن البصري مولى بني سعد، ثقة ثبت إمام، أعلم

سادساً: ما يستغرب ويضحك من التصحيف.

مما يستغرب ويضحك من التصحيف، ما روي عن بعض المغفلين من تصحيفهم لبعض الأحاديث تصحيفاً بعيداً كل البعد عن المراد.

- من ذلك: ما حكي عن أبي العيناء قال: حضرت بعض مشايخ الحديث من المغفلين، فقال: عن رسول الله ﷺ عن جبريل عن الله عن رجل، قال: فنظرت، فقلت: من هذا الذي يصلح أن يكون شيخاً لله، فإذا هو صحفه، وإذا هو (عزَّ وجلَّ)[1].

- ومنه: ما روي عن أبي الفضل بن أبي طاهر قال: صَحَّفَ رجل في قول النبي ﷺ: ((عَمُّ الرجلِ صنوَ أبيه)) غَمُّ الرجلِ ضيقُ أبيه [2].

ومنه أيضاً: ما رواه الحاكم فقال: سمعت أبا منصور بن أبي محمد الفقيه يقول: كنت بعدن اليمن يوماً وأعرابي يذاكرنا فقال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى نصب بين يديه شاة، فأنكرت ذلك عليه فجاء بجزء فيه: كان رسول الله ﷺ إذا صلى نصب بين يديه عَنَزَة، فقال أبصر: كان رسول الله ﷺ إذا صلى نصب بين يديه عَنْزَة، فقلت: أخطأت إنما هو عَنَزَة: أي: عصا[3]، فصحف الأعرابي كلمة (عَنَزَة) لفظاً ومعنىً، حيث سكَّن نونها وظن خطأً أن المراد منها شاةَ لا عصا، وإياه عنا الحافظ العراقي بقوله:

وبعضُهم ظن سكونَ نُونِهِ فقال شاةٌ خاب في ظنونه[4].

=

أهل عصره بالحديث وعلله، ت 234 ه، ينظر البخاري: التأريخ الصغير 2 / 363، وابن حجر: تقريب التهذيب 2 / 39 – 40.

1 - العسكري: تصحيفات المحدثين 1 / 5، الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 1 / 94، وأبو العيناء هو: أبو عبد الله محمد بن القاسم بن خلاد، الضرير، مولى أبي جعفر المنصور المعروف بأبي العيناء، أديب شاعر فصيح اللسان، ت 282 ه وقيل: بعدها بسنة، ابن خلكان: وفيات الأعيان 4 / 343 – 347.

2 - العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف / 51، الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف/34، والصنو: المثل أو شقيقه الذي أصله أصله. ينظر الزمخشري: الفائق في غريب الحديث 40/2.

3 - الحاكم: معرفة علوم الحديث / 148 – 149.

4 - في الألفية بشرح السخاوي 3 / 67.

التصحيف في غير الحديث

كما وقع التصحيف في الحديث وقع في غيره، فقد وقع في القرآن الكريم والتفسير والأدب، وفي غيرها؛ مصداق ذلك في الفقرات الآتية:

أ _ التصحيف في القرآن الكريم.

مما وقع في القرآن الكريم، ما رواه العسكري عن أحمد بن عبيد الله بن عمار الكاتب قال: انصرفت من مجلس عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان القرشي المعروف بمشْكِدَانَةَ سنة ست وثلاثين ومئتين، فمررت بمحمد بن عباد بن موسى سَنْدُولَة، فقالَ: من أين أقبلت؟ فقلت: من عند أبي عبد الرحمن مِشْكِدَانَة، فقال: ذاك الذي يُصَحِّفُ على جبريل، يريد قراءة (ولا يغوث ويعوق وبشراً) [1]، والصواب ﴿وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً ﴾ [2].

- ومنه ما رواه الخطيب بسنده إلى إسماعيل بن محمد السبري قال: سمعتُ عثمان بن أبي شيبة يقرأ (فإن لم يصبها وابل فظل) [3]، والصواب ﴿ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [4].

ب – ما وقع في التفسير.

ومما وقع في التفسير:

- ما رواه يحيى بن سلَّام المفسِّر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى: ﴿سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [5]، فقال: مصر، والصواب: مصيرهم.

فقد ذكرَ أبو زرعة أنه في تفسير سعيد: المذكور بلفظ: مصيرهم [6].

---

1 - الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 1 / 297، والعسكري: تصحيفات المحدثين 1 / 13 – 14، ومشكدانة هو: ابن أبان بن صالح بن عمير الأموي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق، ت 239 ه. البخاري: التأريخ الصغير 2 / 371، ابن حجر: تقريب التهذيب 1 / 435.

2 - نوح: جزء من الآية 23.

3 - الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 1 / 298.

4 - البقرة: جزء من الآية 265.

5 - الأعراف: جزء من الآية 145.

6 - السخاوي: فتح المغيث 3 / 71، وأبو زرعة: هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ الرازي، إمام، حافظ، ثقة، مشهور، ت 464 ه، ابن حجر: تقريب التهذيب 1 / 536.

ج – ما وقع في الأدب شعراً ونثراً.

فمثال ما وقع في الشعر:

– ما روي عن أبي العيناء قال: كتبت إلى صديق لي، جعلت فداك من السوء كله، فلقيني بعد ذلك فقال لي: أنا أستفيد أبداً منك لا عدمت ذاك، وقد كتب إليَّ: جعلت فداك من الشَّوْكَلَة، فما الشَّوْكَلَة؟ قال: فعجبت وضحكت، وقلت: نلتقي بعد هذا وتقع الفائدة [1].

حكم إصلاح التصحيف

حكم إصلاح التصحيف رواية وكتاباً:

اختلف المحدثون في حكم إصلاح التصحيف الواقع في الحديث رواية وكتاباً، وسنعرض فيما يأتي بإيجاز لخلافهم في ذلك.

أولاً: خلافهم في إصلاح التصحيف رواية.

اختلفوا في حكم إصلاح التصحيف وغيره من وجوه الخطإ الحاصل في بعض ألفاظ الحديث رواية:

_ فمنهم من قال بعدم جواز الإصلاح روايةً، وإنما يروى الحديث على ما سمعه من غير تغيير خطأً كان أم صواباً.

_ ومنهم من قال بجواز ذلك. تفصيل هذا في ضوء ما يأتي:

أ _ القائلون بعدم جواز الإصلاح رواية.

من القائلين بعدم جواز إصلاح الخطإ في الحديث تصحيفاً كان أو غيره، وروايته على ما سمع: عبد الله بن سخبرة، [2] ونافع مولى عبد الله بن عمر، ومحمد بن سيرين، ورجاء ابن حيوة، وغيرهم [3]؛ قال ابن الصلاح: وهذا غلوٌّ في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى [4].

---

1 – العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف / 53.

2 – عبد الله بن سخبرة هو: الأزدي أبو معمر الكوفي، تابعي، ثقة. ابن الأثير: اللباب في تهذيب الأنساب 1 / 46، ابن حجر: تقريب التهذيب 1 / 418.

3 – الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2 / 21 – 22، السخاوي: فتح المغيث 2/ 233 – 234.

4 – في علوم الحديث / 195.

ب _ القائلون بجواز الإصلاح رواية.

قال بجواز إصلاح الخطإ في الحديث، وروايته على الصواب كثير من المحدثين؛ بل قيل: أكثرهم [1].

فمن القائلين به: عامر الشعبي، وعطاء، وهمام، والأوزاعي، وابن المبارك، وابن عيينة، ومحمد بن علي ابن الحسين، والنضر بن شميل، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه وغيرهم [2].

قال ابن الصلاح: وهو مذهب المحصِّلين والعلماء من المحدِّثين [3].

وصوَّبه النووي فقال: والصواب وهو قول الأكثرين، يرويه على الصواب[4].

وقال العراقي في ألفيته:

وإن أتى في الأصل لحنٌ أو خطا فقيل يروى كيف جاء غلطاً

ومذهب المحصِّلين يُصَلَّحُ ويقرأ الصواب وهو الأرجح[5]

وذهب العز بن عبد السلام [6] إلى القول بعدم رواية اللفظ الذي وقع فيه الخطأ، لا على الصواب ولا على الخطإ. قال ابن دقيق العيد: وسمعت من شيخنا أبي محمد بن عبد السلام وكان أحد سلاطين العلماء: يرى في هذه المسألة بما لم أره لأحد، وهو أن هذا اللفظ المختل لا يروى على الصواب ولا على الخطإ، فلأن الرسول – ﷺ – لم يقله كذلك [7].

ثانياً: خلافهم في إصلاح التصحيف كتاباً.

وكما اختلفوا في حكم إصلاح التصحيف روايةً، اختلفوا في حكم إصلاح ما وجد منه في الكتب المؤلفة، سواء حصل ذلك بضبط بعض الحروف على الخطإ،

---

1 – السيوطي: تدريب الراوي 2 / 107.

2 – السخاوي: فتح المغيث 2 / 234 – 235، والسيوطي: تدريب الراوي 2 / 107.

3 – في علوم الحديث / 196.

4 – ينظر: التقريب مع شرحه التدريب 2 / 107.

5 – فتح المغيث شرح ألفية الحديث 2 / 233.

6 – العز بن عبد السلام هو: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، بلغ رتبة الاجتهاد ت 660 هـ، الزركلي: الإعلام 4 / 144 – 145.

7 – ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح / 294 – 295.

كالباء بنقطة فوقها، فتجعل ثاءً، أو بإبدال العين بالواو، والراء باللام، وغير ذلك، فمنهم من أجازه، ومنهم من قال بعدم جوازه[1]. تفصيل ذلك في ضوء الآتي:

أ _ القائلون بالجواز:

من القائلين بجواز إصلاح التصحيف في الكتب المؤلفة، الأوزاعي: فقد روي عنه أنه قال: لا بأس بإصلاح الخطإ واللحن والتحريف في الحديث [2]، ومنهم أحمد بن صالح المصري، فقد روي أنه كان يقوِّم كل لحن في الحديث[3]، ومنهم عبد الرحمن بن مهدي، روي أنه قال: لقد رأيت في كتابي حرفاً غلطاً في الكتابة (ابن حمير) وجدته (ابن جميل) فكلما رأيته أخذني الضحك حتى ضربت عليه، قال الخطيب: أراد بالضرب على اللام وصيَّر بدلها راءً[4].

ب _ القائلون بعدم جواز الإصلاح:

ذهب إلى القول بعدم جواز إصلاح التصحيف في الكتب المؤلفة أكثر المحدثين، فقد نقل عن القاضي عياض ما معناه: أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيِّروها في كتبهم [5].

وصوَّبوا ترك الخطإ فيها، وتقريره في الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه[6]، وبيان الصواب في الحاشية، والتضبيب ويسمى أيضاً التمريض هو: خط أوله مثل الصاد هكذا (صـ) يمدُّ على ثابت نقلاً، فاسدٌ لفظاً ومعنىً، أو ضعيف، أو ناقص، بإرسال أو انقطاع، أو غير جائز من حيث العربية، أو مصحَّف، وما أشبه

---

1 - الخطيب: الكفاية / 364.

2 - المصدر نفسه/ 365، والجامع لأخلاق الراوي 2 / 23، والأوزاعي هو: أبو عمرو الإمام المشهور، ثقة، جليل ت 157 ه. ابن حجر: تقريب التهذيب 1 / 493.

3 - الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2 / 23، وأحمد بن صالح المصري هو: أبو جعفر ابن الطبراني، ثقة، حافظ، ت 248 ه. ابن حجر: تقريب التهذيب 1 / 16.

4 - الخطيب: الكفاية / 366، وعبد الرحمن بن مهدي هو: ابن حسان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري، يقة ثبت، حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه، ت 198 ه. ابن حجر: تقريب التهذيب 1 / 499.

5 - ابن الصلاح: علوم الحديث / 196، السخاوي: فتح المغيث 2 / 237.

6 - ابن الصلاح: علوم الحديث / 196.

ذلك، ولا يلزق بالكلمة الممدود عليها؛ لئلا يظن أنه ضرب عليها، وبعضهم اختصر علامة التصحيح (صح) فكتبها هكذا (صـ) بدون الحاء فأشبهت الضَّبَّة[1].

وقد قالوا بعدم جواز الإصلاح والتغيير في أصل الكتب المؤلفة؛ سدّاً للباب في وجه من يروم الإصلاح ويخطئ فيه، حيث أخطأ فيه غير واحدٍ ممن قاموا به وجسروا عليه.

قال ابن الصلاح: والأولى سدُّ باب التغيير والإصلاح؛ لئلا يجسر على ذلك ممن لا يحسن[2].

ما بين التصحيف والتحريف

تقدم أن التصحيف لغة: هو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد، واصطلاحاً: هو تحويل الكلمة من الهيأة المتعارف عليها إلى غيرها.

وأما التحريف: فهو التغيير والعدول بالشيء عن جهته، قال الفيروز آبادي: التحريف: التغيير[3]. وقال ابن فارس: وحرَّفته أنا عنه، أي عدلت عنه، وذلك كتحريف اللام، وهو عدله عن جهته[4]، قال تعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[5]، أي: يميلونه عنها ويعدلون به عن جهتها، وهما على هذا بمعنى واحد، وهو: تغيير اللفظ والعدول به عن جهته.

وقد فرَّق بينهما الحافظ ابن حجر فقال: إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النَّقْطِ فالمُصَحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشَّكل فالمُحرَّف[6]، فجعل ما كان التغيير فيه راجعاً إلى نقط

---

1 - ابن الصلاح: علوم الحديث / 174 – 175، والسيوطي: تدريب الراوي 2 / 82 – 83. والضرب هو: خط يمد على الزائد في الكتاب متصلا بالحروف المضروب عليها أو غير متصل بها مع عطفه على طرفي المضروب عليه، ويسميه المغاربة: الشق. السخاوي: فتح المغيث 2 / 180 – 183.

2 - علوم الحديث / 197.

3 - القاموس المحيط 3 / 127.

4 - معجم مقاييس اللغة 2 / 42 – 43.

5 - النساء: 46.

6 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر / 49.

الحروف مع بقاء صورة الخط تصحيفاً، وما كان التغيير فيه راجعاً إلى الشَّكل لا إلى النَّقط تحريفاً، ولم نر هذه التفرقة بينهما لأحدٍ سواه، فكل من وقفنا على أقوالهم واطلعنا على طرائقهم في دراسة التصحيف وعرضه من المتقدمين والمتأخرين لا يفرقون فيما نعلم بين التغييرين؛ بل يسوُّون بينهما ويسمُّون الكلَّ تصحيفاً، ويطلقون عليه اسم التحريف أيضاً.

ومن هؤلاء: حمزة بن الحسن الأصفهاني في كتابه: التنبيه على حدوث التصحيف، الذي أورد فيه كثيراً من الأمثلة التي تدل على تسويته بينهما وتسميته تصحيفاً، وكذلك: أبو أحمد العسكري في كتابيه: (تصحيفات المحدثين، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف)، اللذين اعتبر فيهما التغييرين معاً: تصحيفاً وتحريفاً. والإمام أبو الحسن الدار قطني، فيما رواه الخطيب البغدادي وغيره عنه في هذا المجال[1]، والإمام الخطابي في كتابه: إصلاح غلط المحدِّثين، الذي سلك فيه مسلك من تقدموه في عدم التفرقة بينهما، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه: معرفة علوم الحديث، الذي تعرض فيه للكلام عن التصحيف، فأورد فيه جملة من الأمثلة التي تفيد أنه يسوِّي بينهما ويسمِّي الكلَّ تصحيفاً[2]. والخطيب البغدادي في كتابه: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع[3]، وأبو عمرو بن الصلاح في كتابه: علوم الحديث، وهو وإن كان قد قال فيه: وتسمية بعض ما ذكرناه تصحيفاً مجاز، فإنه سمَّى كلَّ الأمثلة التي أوردها لهذا النوع في كتابه تصحيفاً، أسوة بالمتقدِّمين عليه[4]، وقد تابعه على هذا كثير من الأئمة كالنووي في: التقريب، وابن كثير في: اختصار علوم الحديث، وأبي الفضل العراقي في: ألفية الحديث، والسخاوي في: فتح المغيث، وجلال الدين السيوطي في: تدريب الراوي وغيرهم.

أسباب التصحيف

التصحيف في الحديث له أسباب عديدة منها: قلة العناية بالحديث، وعدم تلقيه من أفواه العلماء وحمله عنهم مباشرة، والاكتفاء في أخذه من الكتب والنظر في

---

1 - الجامع لأخلاق الراوي 1 / 291 – 299، وابن الصلاح: علوم الحديث / 253 –255.

2 - معرفة علوم الحديث / 146 – 152.

3 - 1 / 291 – 299.

4 - علوم الحديث / 252 – 253.

الصُّحف التي قد تقع فيها بعض الألفاظ المشتبهة الخالية من النقط والشكل، ولذا سُمِّيَ من عُرِفَ وقوع التصحيف منه صحفياً، قال الخليل بن أحمد: الصحفي الذي يروي الخطأَ على قراءة الصُّحفِ باشتباه الحروف[1].

وقال غيره: أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم من الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير فيقال عندها: قد صحفوا: أي رووه عن الصُّحفِ، فهو مصحَّف، ومصدره التَّصْحيف[2].

مساوئ التصحيف

للتصحيف مساوئ عديدة:

- منها: ضياع الحقيقة، بضياع المراد من اللفظ المصحف قبل تصحيفه.
- ومنها: ضعف الثقة بمن عرف منهم وقوع التصحيف وتعرضهم للذم بسبب ذلك، كما سيأتي قريباً.
- ومنها: ما قد يترتب عليه من مكروه، فقد ترتب على بعض التصحيفات نكد وأذى لكثير من الناس.

من ذلك ما روي عن ابن حيان بن بشر قاضي أصبهان، وكان من جلة أصحاب الحديث، روي أن عَرْفَجَةَ قُطِعَ أنفه يوم الكِلاب، بكسر الكاف، وكان مستمليه رجلاً يقال له: كَجَّةُ، فقال: أيها القاضي، إنما هو يوم الكُلاب، فأمر بحبسه فدخل الناس إليه، وقالوا: ما دهاك؟ فقال: قطع أنف عَرْفَجَةَ يوم الكُلاب في الجاهلية، وامتحنت أنا به في الإسلام[3]. ويوم الكُلاب، بضم الكاف، هو يوم حدثت فيه موقعة بين ملوك كندة في الجاهلية عند ماء. وقيل: موضع بالدهناء يقال له: الكلاب، بين اليمامة

1- العسكري: تصحيفات المحدثين / 24، وشرح ما يقع فيه التصحيف / 13، والخليل بن أحمد هو: الأزدي الفراهيدي، أبو عبد الرحمن البصري، اللغوي، صاحب العروض والنحو، صدوق، عابد، ت 160 ه، وقيل: 170 ه أو بعدها. ابن حجر: تقريب التهذيب 1 / 228.

2- العسكري: تصحيفات المحدثين 24/1، الأصبهاني: التنبيه على حدوث التصحيف/13.

3 - الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف 21/1، العسكري: تصحيفات المحدثين 15/1–16.

والبصرة[1]. وعرفجة: بفتح العين والفاء، هو ابن سعد بن كريب، وقيل: ابن صفوان التميمي العطاردي، له صحبة، روي أنه أصيب أنفه يوم الكلاب المذكور[2].

ومنه: ما روي أن سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي كتب إلى ابن حزم أمير المدينة أن أَحْصِ مَنْ قبلك من المخنَّثين، فصحَّفَ كاتبه فقرأ: اخصِ مَنْ قبلك من المخنثين، قال: فدعا بهم فخصاهم، وخُصي الدَّلالُ فيمن خصي، وروي عن أحدهم أنه قال: لما اختلفوا في الحاء والخاء: لا أدري ما حاؤكم وخاؤكم ذهبت خصانا بين الحاء والخاء. وقال آخر: ما كان أغناني عن سلاح لا أقاتل به[3].

ومنه أيضاً: ما روي عن أصحاب بريد أصبهان كتب إلى محمد بن عبد الله بن طاهر، أن قائداً ممن بها من الموالي يلبس خَزْلَجِيَّةً[4]، ويقعد للنساء في الطرقات، وأنه استهوى بذلك جماعة من المستورات، فكتب محمد إلى عامل المعونة أشخص إليَّ فلاناً وخَزْلَجِيَّتَهُ، فقرأه صاحب المعونة، وجُزَّ لِحْيَتَهُ، فأخذ الرجل فجزَّ لحيته، وأشخصه إلى محمد بن عبد الله بن طاهر، فأبصره آية، وقال: ويلك ما دهاك؟ فأخبره وخلى عنه، وقال: كفاه بهذه المثلة عقوبة[5].

---

1 - العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف / 22.

2 - ابن حجر: تهذيب التهذيب 7 / 176.

3 - العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف / 42 – 44، الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف / 47، وابن حزم هو: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ت 117 ه، ابن حجر: تقريب التهذيب 12 / 56.

4 - الخزلجية: لعلها الثوب المتخذ من وبر الخز. الفيومي: المصباح المنير 1 / 202.

5 - العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف / 42، ومحمد بن عبد الله بن طاهر، هو الأمير ابن طاهر بن الحسين الخزاعي نائب بغداد، كان جوَّاداً ممدوحاً ت 253 ه. ابن العماد: شذرات الذهب 2/ 128.

ذم المصحِّفين والنهي عن الحمل عنهم

ذمَّ العلماء من عرفوا بالتصحيف في الحديث ونهوا عن الحمل عنهم، قال سليمان بن موسى: كان يقال: لا تأخذوا القرآن من مُصْحَفِيٍّ، ولا العلم من صَحَفِيٍّ[1].

وعن يحيى بن معين أنه قال: من حدَّث وهو لا يفرق بين الخطإ والصواب فليس بأهل أن يحمل عنه[2].

وهُجي بعضهم بسبب ما حصل منه من التصحيف، فقد هجا خلف الأحمر أبا عبدالرحمن العتبي، ونسبه إلى التصحيف، وعدد تصحيفاته، فقال:

لنا صاحب مولع بالخلاف ... كثير الخطإ قليل الصواب
ألج لجاجاً من الخنفساء ... وأزهى إذا ما مشى من غراب
إذا ذكروا عنده عالماً ... ربا حسداً ورماه بعاب
وليس من العلم في كفِّه ... إذا ذكر العلم غير التراب

إلى أن قال:

وفي يوم صفين له تصحيفة ... وأخرى في حديث الطُّلاب
كتصحيف فيض بن عبد الحميد ... في جنة الأرض أو في الذياب
وما جنة الأرض من حيَّة ... وما للذباب وصوت الذئاب[3]

ولا ريب أن الذمَّ موجَّه إلى من تكرر منه وقوع التصحيف وكثر، لا إلى من ندر منه ذلك، إذ لا يسلم منه إلا من عصمه الله تعالى. روي عن أحمد بن حنبل أنه قال: ومن يعرى من الخطإ والتصحيف[4].

---

1 - العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف /10، وسليمان بن موسى هو: الأموي مولاهم الدمشقي، الأشدق، أبو أيوب ت 119 هـ، وقيل: بعدها. البخاري: التأريخ الصغير 1 / 304، وابن حجر: تقريب التهذيب 1 / 131.

2 - العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف / 17.

3 - العسكري: تصحيفات المحدثين 1 / 21 ـ 22، شرح ما يقع فيه التصحيف / 19 ـ 20، والعتبي هو: محمد بن عبيد الله بن عمرو الأموي البصري، أبو عبد الرحمن، أديب فاضل شاعر ت 228 ه. ابن العماد: شذرات الذهب 2 / 65 ـ 66.

4 - ابن الصلاح: علوم الحديث / 252.

وقال السخاوي: وقول العسكري: (إنه قد عيب بالتصحيف جماعة من العلماء، وفضح به كثير من الأدباء، ونهى العلماء عن الحمل عنهم)، محمول على المتكرر منه ذلك، وإلا فما يسلم من زلة وخطإ إلا من عصمه الله، والسعيد من عدت غلطاته[1].

ولبعض من وقع منه ذلك مِّن الأئمة أعذار، غير أن من نقلوه عنهم لم يذكروا أعذارهم فيه، ولو نقلوها إلينا لربما أعذرناهم فيه، قال ابن الصلاح: وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلة لهم فيه أعذار لم ينقلها ناقلوه[2].

مدح المحترسين من التصحيف

وكما ذُمَّ المكثرون من التصحيف مُدح المحترسون منه، وممن مُدحوا لاحتراسهم من التصحيف وتحفظهم منه، خلف الأحمر: فقد رثاه الحسن بن هانئ وهو حيٌّ، فقال:

لا يهمُ الحاء في القــراءة بالخـــاء ولا يأخذ إسناده عن الصحف

وقالَ فيه أيضاً:

أودى جماع العلم مُذْ أودى خَلَفْ راوية لا يجتبي عن الصحف[3]

وممن مدحوا به أيضاً: الحافظ المِزِّي.

قال ابن كثير: وقد كان شيخنا الحافظ الكبير الجهبذ أبو الحجاج المزي تغمده الله برحمته من أبعد الناس عن هذا المقام، ومن أحسن الناس أداءً للإسناد والمتن؛ بل لم يكن على وجه الأرض فيما نعلم مثله في هذا الشأن أيضاً، وكان إذا تغرب عليه أحد

---

1 - السخاوي: فتح المغيث 3 / 68.

2 - ابن الصلاح: علوم الحديث / 256.

3 - العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف / 18، وخلف الأحمر هو: ابن موان ابن محرز البصري المعروف بالأحمر، أحد رواة الغريب واللغة والشعر ونقاده ت 180 ه. كحالة: معجم المؤلفين 4 / 104.

والحسن بن هانىء هو: ابن عبد الأول بن الصباح، أبو علي المعروف بأبي نواس ت 196 ه. كحالة: معجم المؤلفين 3 / 300.

برواية شيء مما يذكره بعض الشرَّاح على خلاف المشهور عنده يقول: هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبه إلا على مجرد الصحف والأخذ منها[1].

قائمة المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم برواية حفص.

1. ابن الأثير: اللباب في تهذيب الأنساب، مكتبة المثنى، بغداد.
2. ابن الصلاح: علوم الحديث، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
3. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
4. ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة للطباعة، بيروت، لبنان.
5. ابن حجر أيضاً: تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت، لبنان.
6. ابن حجر: نزهة النظر، المكتبة العلمية في المدينة المنورة.
7. ابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، مطبعة الغريب، بيروت.
8. ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد ـ بغداد 1982 م.
9. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط أولى، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
10. ابن كثير: اختصار علوم الحديث بشرح الباعث الحثيث للشيخ أحمد محمد شاكر، ط الثالثة، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.
11. أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، أنقرة 1963 م.
12. البخاري: التأريخ الصغير، تحقيق: محمود أبو الفضل زايد، مكتبة التراث، القاهرة.

---

1 – ابن كثير: اختصار علوم الحديث / 174، والمزي هو: بكسر الميم، الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن ابن يوسف القضاعي الكلبي ت 742 ه. الذهبي: تذكرة الحفاظ 4 / 1498.

13. الحاكم: معرفة علوم الحديث الحاكم، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
14. حمزة بن حسن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد.
15. الخطابي: إصلاح غلط المحدثين، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، فرزه من مجلة المجمع العلمي العراقي 1984 م.
16. الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض.
17. الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، الطبعة الأولى مطبعة السعادة القاهرة.
18. الذهبي: تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
19. الزركلي: الأعلام، الطبعة الثالثة.
الزمخشري: الفائق في غريب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة 1948 م.
20. السبكي: طبقات الشافعية، تحقيق: الحلو والطنامي.
21. السخاوي: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة العاصمة، الطبعة الثانية، القاهرة 1968 م.
22. السيوطي: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.
23. العسكري: تصحيفات المحدثين، تحقيق: محمود أحمد ميرة، ط أولى، المطبعة العربية الحديثة 1982 م.
24. العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط أولى 1963 م.
25. عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، مطبعة الترقي دمشق 1957م.
26. الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة.
27. الفيومي: المصباح المنير، مطبعة الحلبي وأولاده بمصر.
28. النووي: شرحه على صحيح مسلم، المطبعة المصرية ومكتبتها، القاهرة.